



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية العاشرة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الخميس 21 ديسمبر 2006

فهرس

- طرح السادة النواب أسئلة شفوية على وزراء القطاعات الآتية :
- الموارد المائية،
- المساهمة وترقية الاستثمارات،
- التربية الوطنية،
- البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال،
- السكن والعمران،
- الشباب والرياضة.
- وردود السادة الوزراء عليها.

محضر الجلسة العادية التاسعة عشرة المنعقدة يوم الخميس 21 ديسمبر 2006 (صباحا)

الرئاسة : السيد لزهرفلاح، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة السادة : - عبد المالك سلال، وزير الموارد المائية،

- عبد الحميد تمار، وزير المساهمة وترقية الاستثمارات،

- أبو بكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية،

- بوجمعة هيشور، وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال،

- محمد نذير حميميد، وزير السكن والعمران،

- يحيي قيدوم، وزير الشباب والرياضة،

- عبد العزيز زياري، وزير العلاقات مع البرلمان.

السيد عبد الغفور سعدي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.
السيد رئيس الجلسة،
معالي الوزراء،
زملائي النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الانشغال هو عبارة عن انشغال محلي مرتبط بقرار منع حفر الآبار في منطقة فوريفر بولاية تبسة بحجة تأثير الآبار بهذه المنطقة على طبقة المياه الجوفية لمنطقة الضلعة بولاية أم البواقي، مع العلم معالي الوزير، أن آبار فوريفر تبعد عن بلدية الضلعة بمسافة 10 كلم بينما هناك بئرين بولايي أم البواقي وخنشلة تبعدان عن بلدية الضلعة بمسافة 300 متر، بمعنى أن التأثير ناجم عن هاتين البئرين الموجودتين بولايي أم البواقي وخنشلة وليس عن آبار فوريفر، وتم اتخاذ قرار آخر في السنوات الأخيرة يقضي بتخفيض مردود آبار تابعة للدولة في منطقة فوريفر من 90 لترا إلى 12 لترا، ومن 40 لترا إلى 8 لترات ورغم ذلك لم تتحسن طبقة المياه الجوفية لعين الضلعة، وقد أجرت المديرية الجهوية للوكالة الوطنية للموارد المائية دراسة لكنها لم تبين إلى

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة عشرة (صباحا)

السيد رئيس الجلسة : بسم الله الرحمن الرحيم.
الجلسة مفتوحة.

نرحب في البداية بالسادة الوزراء ومرافقيهم، وبأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح أسئلة شفوية، والإجابة عنها طبقا للمادة 71 من القانون العضوي رقم 99-02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

إن الأسئلة المبرمجة لهذه الجلسة موجهة إلى أعضاء الحكومة، وهم السادة : وزير الموارد المائية ووزير المساهمة وترقية الاستثمارات ووزير التربية الوطنية ووزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ووزير السكن والعمران، ووزير الشباب والرياضة. ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد عبد الغفور سعدي صاحب السؤال رقم 541، فليفضل.

وخلاصة القول، لقد تم إنجاز الشطر الأول من الدراسة لكن لم يوضح الأمور كما ينبغي وذلك لوجود طبقتين بالنسبة إلى المياه الجوفية لمنطقة الضلعة لم يتم بعد التعرف على مردودهما بالضبط وستنتهي الدراسة التكميلية التي طالبنا بها في أواخر شهر يناير وعندها سنتخذ القرار وسيكون إيجابيا إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد عبد الغفور سعدي للتعقيب، فليتنفضل.

السيد عبد الغفور سعدي : شكرا معالي الوزير. نأمل أن يستفيد الجميع من الثروة المائية للبلد سواء في منطقة الضلعة أو في ولاية خنشلة أو في ولاية تبسة، فتوزيعها يعدل هو طموح ننشده ونؤكد في الوقت نفسه، أما بالنسبة إلى الدراسة فقد استغرقت مدة طويلة تجاوزت ثلاث أو أربع سنوات، ومع ذلك نأمل أن تتضح الصورة في شهر يناير.

معالي الوزير، إذا زرت منطقة فوريقر ستجد أن أهم انشغال يطرحه المواطنون يتعلق بمنع حفر الآبار لذلك نأمل أن تولوا عناية خاصة ومتابعة للوكالة الوطنية للموارد المائية حتى تقدم الدراسة في آجالها المحددة في شهر يناير 2007، كما نأمل ألا تحرم هذه المنطقة من المياه التي هي في الأخير ملك لكل الشعب الجزائري ويستفيد منها الجميع بعدل، شكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد عبد الغفور سعدي وبما أن السيد الوزير لا يود التعقيب، أشكره ونتنقل إلى قطاع آخر، أحيل الكلمة إلى السيد عدة فلاحي صاحب السؤال رقم 490، فليتنفضل.

السيد عدة فلاحي : شكرا السيد الرئيس، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد ورد في برنامج الحكومة لسنة 2004 ما يؤكد عزمها على تحقيق المردودية للمؤسسات العمومية، وتمييزها.

وأوكل لمجلس مساهمة الدولة مهمة القيام بهذا الدور إلى جانب توجيه الاستراتيجية لتسوية وضعية هذه المؤسسات، وتحديد

حد الآن أين يكمن الإشكال، ويعقد المواطنون آمالا كبيرة على هذه الدراسة لحل هذا الإشكال، والسؤال المطروح يتعلق بانشغال مواطني بلدية فوريقر بولاية تبسة لمعرفة نتائج هذه الدراسة، وفي الوقت نفسه متى تمنح الموافقة لحفر الآبار في الجهة الغربية لبلدية فوريقر بولاية تبسة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد عبد الغفور سعدي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد المالك سلال، وزير الموارد المائية للرد، فليتنفضل.

السيد الوزير : شكرا السيد الرئيس المحترم، والشكر الموصول للأخ النائب عبد الغفور سعدي المحترم، فبعد باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله،

أود أن أورد على السؤال الذي تفضل به الأخ النائب والذي يطرح من خلاله مسألة حظر حفر الآبار بالنسبة إلى المنطقة الغربية من بلدية فوريقر الواقعة بولاية تبسة ونتائج الدراسة التي تجربها الوكالة الوطنية للموارد المائية عن هذا الموضوع.

فإجابة عن هذا السؤال أود أن أبلغ الأخ ببعض العناصر : يقع حقل الآبار عين الضلعة الذي يبلغ إنتاجه 100 لتر في الثانية في المنطقة الحدودية بين ثلاث ولايات وهي تبسة وخنشلة وأم البواقي وهي المعنية بهذا الحقل، الذي يستغل حاليا لتزويد سكان تلك المناطق الثلاثة بالمياه الصالحة للشرب، ولترشيد استغلال موارد هذه الطبقة الجوفية وتفاديا لانخفاض منسوبها، تقرر عدم السماح بإنجاز آبار موجهة إلى الاستغلال الفلاحي، وأمام طلب عدد من فلاحي هذه المنطقة تقرر في مستوى الوكالة الوطنية للموارد المائية وبالأخص في مستوى المديرية الجهوية لولاية قسنطينة، إنجاز دراسة للتأكد من مدى إعادة شحن الطبقة الجوفية لعين الضلعة وما يسمى " le tuox de recharge de la nappe "، معدل إعادة شحن طبقة المياه الجوفية وقد بلغت هذه الدراسة مرحلة متقدمة حيث سيسلم التقرير النهائي في أواخر شهر يناير 2007، والذي يمكن على ضوءه اتخاذ القرار بترخيص حصة من منتوج حقل الآبار للاستغلال الفلاحي، وسوف توزع هذه الحصة بعدل بين المزارعين عبر تصاريح لحفر الآبار تصدرها مديرية الري وولاية الولايات الثلاثة، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للأخ النائب، وأذكر الإخوة النواب وكل الحضور أن مدة طرح السؤال هي ثلاث دقائق، ومدة الرد من قبل أعضاء الحكومة هي سبع دقائق، ومدة التعقيب لصاحب السؤال أو الوزير المعني هي دقيقتين، أحيل الكلمة إلى السيد وزير المساهمة وترقية الاستثمارات للرد على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد الوزير : شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص وضعية مؤسسة " ENIE " لسيدي بلعباس، وهو موضوع السؤال المطروح من قبل السيد النائب المحترم عدة فلاح.

أولا: ينبغي تصحيح المفاهيم، على كل حال فشركة " ENIE " تعد من الشركات التي تهم الحكومة على الأخص، وهي عنصر في السياسة الصناعية التي تقوم الحكومة بدراساتها حاليا وسنكونها العام المقبل إن شاء الله، ولهذا تعد هذه المؤسسة كما ذكر الأخ عنصرا هاما في المستقبل الصناعي الجزائري، ولهذا لا يمكن أن تسمح الحكومة بحلها أو بتكسيروها كما قيل بل العكس، ولكن مع الأسف فإن الوضعية المالية للمؤسسة حرجة حيث عليها ديون ضخمة تقدر بما قيمته مليار و700 مليون، ونصف هذا المبلغ دون ضمانات للتعويض تماما.

ثانيا : سجلت المؤسسة سنة 2005 عجزا ماليا قدر بمبلغ يفوق الملياري دينار.

ثالثا: بلغ مبلغ عجز تغطية المستحقات (le decouvert bancaire) أكثر من 14 مليار سنتيم.

فيما يخص الوضعية الاقتصادية للسياسة فقد بلغت نسبة تحقيق الهدف 55٪، سنة 2005 هذا وتؤكد النتائج المسجلة في الثلاثي الأول من سنة 2006 تدهور الوضعتين الاقتصادية والمالية للمؤسسة، فالوضعية خطيرة جدا لهذا وضعنا مخططا لإنقاذ المؤسسة بمشاركة العمال والنقابة الهدف منه هو حماية مناصب الشغل وتعزيز النشاط بالأخص. أما الإجراءات العاجلة التي اتخذناها فتتمثل فيما يأتي :

1- توقيف الرئيس المدير العام وتحويله.

2- تنصيب مدير عام جديد بالنيابة.

التدابير المحفزة والملائمة لتأهيلها، إضافة إلى ترقية الشراكة والخصخصة وذلك بتشجيع الحوار الاجتماعي كما ورد في البرنامج.

السيد الوزير، سؤالي هو : إلى أي مستوى وصلت هذه السياسة التي أفلقت قطاعا عريضا من العمال الذين يعيشون ظروفًا صعبة ومقلقة؟ والتي سببت الاضطرابات في حياتهم المهنية والاجتماعية وأفقدتهم الاستقرار عموما، والتي فشلت حتى نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في التكفل بها كما هو ملاحظ في تعاطيها مع العديد من الملفات شرقا وغربا. وبهذا الخصوص وعلى سبيل المثال لا الحصر، متى تتحرك الوزارة وبسرعة لمعالجة ملف الوضعية المزرية التي آلت إليها مؤسسة إلى " ENIE " بسيدي بلعباس والخاصة بالصناعات الإلكترونية، هذه المؤسسة الهامة التي نالت شهرة واسعة لجودة منتوجاتها، وهي تعاني اليوم الاضطرابات وسوء تسيير المال العام على حد ما ورد في تصريحات عمال المؤسسة والتي ورد فيها أن ديون مؤسستهم بلغت ما يقارب مبلغ 15 مليار سنتيم بسبب تسليم بضاعة للزبائن دون ضمانات كافية وراحت ضحية استلامها شيكات دون رصيد، مما قد يترتب عليه نتائج سلبية على وضعية العمال الذين يخشون أن يتم الاستغناء عن بعضهم، وهم بذلك يستنجدون بالوزارة للتدخل علما أنهم شرعوا في إضراب عن الطعام لإسماع صوتهم للسلطات المعنية، هذا ويجب ربط الإضراب عن الطعام بتوقيت السؤال لأنه سبق أن طرح سنة 2005 وأعيد طرحه في سنة 2006.

السيد الوزير، في ظل تضارب المعلومات التي توضح أن هناك ...

السيد رئيس الجلسة : تضاف للمتدخل ثلاثين ثانية.

السيد عدة فلاح (يواصل) ... : جهات معينة تحاول تكسير هذه المؤسسة للدفع بها إلى الخصخصة وفي المقابل تنفي جهات أخرى كل ما يتم تداوله، وأن ما يقال مجرد إشاعات لضرب سمعة المؤسسة ومصداقيتها. نريد منكم إجابات واضحة وشفافة عن الموضوع المطروح أمامكم مع إفادنا بالتدابير التي...

3- تشكيل مجلس إدارة جديد.

4- تعيين رئيس مجلس إدارة جديد.

5- أرسلنا لجنة خارجية للرقابة وستتخذ إجراءات أخرى إن شاء الله بعد إنهاء عملية الرقابة.

وبمناسبة الزيارة التي أجريتها في شهر نوفمبر 2006 إلى كوريا، تناولنا ملف مؤسسة "ENIE" مع الحكومة والشركات الكورية الأخرى مثل "LG" لنبحث عن شراكة مع مؤسسة "ENIE" حتى نضمن مواصلة نشاطها مستقبلا إن شاء الله، هذا ما نحن بصدد القيام به، وأطمئن الأخ أنه لن يكون هناك أي تكسير بل سنجد كل إمكانياتنا، وحتى إن لم نستطع إعادة "ENIE" إلى ما كانت عليه فسنحاول إبقاء النشاط الصناعي الإلكتروني في سيدي بلعباس. شكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد عدة فلاحي للتعقيب، فليفضل.

السيد عدة فلاحي : شكرا،

في الواقع نشكر السيد الوزير على تأكيده ما طرحناه، فالمؤسسة فعلا تعاني الإفلاس وتراكم الديون ونشتم هذا الاعتراف لكن السؤال الذي يجب أن يطرح كذلك: هل توقيف المدير العام السابق كاف لبعث سلوك جديد أو ثقافة جديدة للمحاسبة؟ لأن معاناة مؤسسة "ENIE" من هذا الانهيار شيء خطير، بالإضافة إلى ذلك أرجو أن يؤكد السيد الوزير أو ينفي ما قيل عن المدير العام الجديد الذي خلف بالنيابة الرئيس المدير العام السابق، حيث قيل إن وضعية المؤسسة زادت تدهورا أكثر من السابق، وقيل أيضا إنه لم يتم تعيينه بالطريقة القانونية المتبعة في تنصيب المدير في مستوى هذه المؤسسات، وتتمحور شكوكي حول التهاون في إنقاذ ما يمكن إنقاذه في هذه المؤسسة، حيث سبق لي وأن اتصلت ببعض النواب بسيدي بلعباس، إذ قالوا إنهم طلبوا مقابلة السيد الوزير لإبلاغه بانشغالات هذه المؤسسة لكنهم لم يتلقوا أي رد، ويمكن أن يكون أحد النواب حاضرا من سيدي بلعباس فيؤكد المعلومة، كما يتأسفون لأن معاليه لم يحدد موعدا للاستماع إلى الانشغال فحدث تأخر لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

في مجال آخر نلاحظ أن مؤسسة "ENIE" ليست الوحيدة بل هناك أكثر من مؤسسة بسيدي بلعباس وأكون مقصرا إذا لم أشر إلى مؤسسة "BCR" بواد رهيو بولاية غليزان...

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد عدة فلاحي، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد الوزير للرد على التعقيب، فليفضل.

السيد الوزير : بالنسبة إلى قضية الرئيس المدير العام، فتصيب مدير عام جديد غير كاف لأن القضية هيكلية، لكنني أؤكد أن هذه المؤسسة تندرج ضمن البرنامج الصناعي للحكومة، فالحل الأنسب هو إيجاد شراكة خارجية وداخلية من الجزائر، لتغطية النقص الذي تعانيه المؤسسة والمتمثل في التكنولوجيا غير المتوفرة في حين أنها تطورت في الخارج، وعليه أصبحنا في خطر، لذلك أطمئن الأخ لأننا سنسخر كل الإمكانيات التي بحوزتنا لإنقاذ المؤسسة من هذه الأزمة.

ثانيا، فعلا توصلنا إلى حلول غير أن الشركاء يرغبون في تحويل مقرها من ولاية سيدي بلعباس إلى ولاية الجزائر العاصمة، ويعتبر هذا الحل سهلا لكننا لم نقبله لأن المؤسسة بولاية سيدي بلعباس توفر مناصب شغل للمواطنين ودافعنا عن حقهم في الاحتفاظ بها.

أما فيما يخص طلب مقابلي، فأضع تحت تصرفكم رئيس الديوان السيد أعراب لتحديد موعد وستلتقي الأسبوع المقبل، إن شاء الله، لمواصلة النقاش بخصوص هذه القضية، بارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد الوزير، نقى في القطاع نفسه، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله حداد صاحب السؤال رقم 499، فليفضل.

السيد عبد الله حداد : بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

سيدي معالي وزير المساهمة وترقية الاستثمارات.

بناء على الدستور لا سيما المادة 134، بناء على المادة 68 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني

السيد الوزير : شكرا للسيد النائب، ورد في نص السؤال الذي وصلني ما يأتي: ما هي الإجراءات والمقاييس التي تمت بها الخصخصة الهمجية؟ إذن على حد قولكم إننا نخصخص بصفة همجية. في الحقيقة لم أفهم هذا السؤال، فهل يطالبنني بصفتي وزيرا وعضوا في الحكومة أن أطلعهم عن الإجراءات والمقاييس التي تمت بها الخصخصة الهمجية! ويريدني أن أصلح الخصخصة الهمجية التي قمت بها، هذا ما لم أفهمه، لكن تطرق الأخ إلى الشركات المخصصة لتسيير أملاك الدولة، ويبدو لي أنه فرق بين الشركات المخصصة لتسيير أملاك الدولة الهمجية والحكومة التي تصلحها. الحقيقة هي ولعلمكم لا تتم أية خصخصة دون قرار يتخذه مجلس مساهمة الدولة، حيث لا تقوم الشركات المخصصة لتسيير أملاك الدولة لا بعملية البيع ولا بعملية الشراء، بل يقتصر دورها في تقييم الملف وتحويله وبمجرد وصول الملف إلينا يقوم مجلس مساهمة الدولة باتخاذ كل القرارات. وقد أتيت لي الفرصة لتقديم كل المعلومات للأخ النائب وستفيدنا جميعا، فيما يخص المؤسسات الكبرى بصفة عامة أو المؤسسات التي تتطلب استثمار لإعادة التأهيل أو رأسمال كامل (جاري) كبير. فالعمال بصفة عامة لا يملكون الإمكانيات اللازمة. وفي الواقع إن هدفنا وهدف مجلس مساهمة الدولة هو استمرارية نشاط المؤسسة سواء آتت إلى جهات عمومية أو خاصة وكذلك حماية مناصب الشغل، فإذا بقيت المؤسسة عمومية مع حماية الشغل بها فلا بأس بالفكرة، أما إذا كان هناك خطر، لا، حرام علي وأفضل الحفاظ على مناصب الشغل وتكوين العمال لتستمر المؤسسة في نشاطها، هذا الهدف أساسي، وإذا أخذناه بعين الاعتبار، فإن مخطط التمويل الذي قدمته المؤسسة للعمال يبين أنه مبني على أهداف طموحة جدا خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2007 و 2011. فحتى تدفع ثمن البيع وتمويل الاستثمار، تعتمد المؤسسة على زيادة الإنتاج ورفع النشاطات، ومن أجل ذلك يجب أولا، تكوين استثمار أولي أي ننطلق دون استثمار لتكوين الاستثمار، وهنا تنطلق المؤسسة.

ثانيا، إن مؤسسة العمال لا تستطيع دفع كل المستحقات لعدم توفر المالية الذاتية، ودونها لا يوجد رأسمال جاري ولا استثمار.

ثالثا، يصل الرصيد بين الإيرادات والنفقات إلى ما قيمته 72 مليون دينار في وقت دفع الحصة الأولى التي تقدر بنسبة 20٪.

ومجلس الأمة وعمالهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، وبناء على المادة 72 للنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

يشرفني أن أطرح هذا السؤال الشفوي على معالي الوزير.

سيدي معالي الوزير، لي عظيم الشرف أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بهذا السؤال الشفوي عن كيفية خصخصة شركة الأجر والقرميد والمواد الحمراء الكائن مقرها بمدينة خميس مليانة ولاية عين الدفلى، فطبقا للنص على كيفية خصخصة وأخذ المؤسسات العمومية ذات طابع اقتصادي من قبل عمالها، ورغم كل الإجراءات القانونية التي هي في مجال قانون الخصخصة والمنافسة والإعلان العلني عنها، كان العمال يمثلون أعلى عرض والمقدر بمبلغ 32 مليار سنتيم، إلا أن المستفيد أصبح مستثمرا خاصا بمبلغ 64 مليار سنتيم، وكل الإجراءات التي باشرتها الجهات الوصية كالاتحاد العام للعمال الجزائريين أصبحت دون جدوى وخاصة مع الشركات المخصصة لتسيير أملاك الدولة (SGP).

سيدي الوزير، إن السؤال الذي يطرحه عمال شركة المواد الحمراء بخميس مليانة وغيرها من الولايات عما اعتبروه محاولة هادفة للاستحواذ على مؤسستهم من خلال عملية فتح الأظرفة المتعلقة ببيعها في ظل فوزهم بالمشروع وازدادت مخاوف أكثر من 230 عاملا من إمكانية ميل المؤسسة إلى طرف ثان، رغم اعتمادهم كل الطرق والإجراءات المعمول بها قانونا للحصول على المناقصة بتقديم أحسن عرض بعد أن سحبوا دفتر الشروط من شركة المساهمة وتمكينهم قبل ذلك من تأسيس شركة ذات أسهم واد الريحان للمواد الحمراء.

سيدي الوزير، يظل المبلغ الذي يمكن أن يدفعه أحد الخواص لتكون الشركة من نصيبه أقل من قيمتها، لأن هذه الشركة كانت تسهم في تجسيد برنامج رئيس الجمهورية، حيث أنها شركة للمواد الأولية وهو مجال حساس، وستباع إلى أحد الخواص بمبلغ 62 مليار سنتيم بينما تفوق قيمتها هذا المبلغ حيث لها 2 مليار...

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد عبد الله حداد، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير، فليتفضل.

السيد أحمد خالد : شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بناء على المادة 134 من الدستور،

بناء على المواد: 98 و 99 و 100 و 101 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

وبناء على المواد: 65 و 69 و 70 و 71 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، فإننا نقول، إن الحاجة الملحة والمستعجلة لإعادة الاعتبار إلى العلوم والتكنولوجيا، قد تطرق إليها فخامة رئيس الجمهورية في زيارته الأخيرة إلى الصين، والذي صرح في مناسبات عديدة وزيارات إلى الدول المتقدمة أن الجزائر في حاجة إلى تحويل ونقل التكنولوجيا من أجل تكوين إطارات جزائرية وإنجاز المصانع في بلادنا.

ونحن نطمح اليوم إلى إحداث استراتيجيات جديدة للتصنيع، نظرا إلى أهميتها في التنمية الاقتصادية وديمومتها وأهمية التوازن المالي الكلي للاقتصاد على المديين المتوسط والبعيد.

ونظرا إلى ما للعلوم والتكنولوجيا من أبعاد عبر المناهج العصرية للتكوين، والتي تكون الميزات الأساسية للنظام التربوي المعاصر، المتطور والمتحرر، فإنني ألقى السؤالين الآتيين على معالي وزير التربية الوطنية المحترم:

متى وكيف يعاد الاعتبار للتعليم التكنولوجي والتقني مع كل الخيارات رغم وجود القدرة البشرية وكذا الوسائل التعليمية؟ وكيف تفسرون حذف نسبة 50٪ من فروع التكنولوجيا من المتائق وتخفيض عدد الساعات في الفروع المتبقية؟ وشكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد أحمد خالد، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير التربية الوطنية، فليتفضل.

السيد الوزير : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

السيدات والسادة من الأسرة الإعلامية.

من قيمة المؤسسة، وهنا سنخسر قبل أن نبدأ، أي سننطلق ابتداءً من رصيد سلبي ويبقى بعد ذلك الرصيد سلبيًا بما قيمته نصف مليار و 62 مليون دينار.

ثالثا، لا تملك المؤسسة القدرة لمواجهة الجانب الاجتماعي، أي أن العمال لا يستطيعون مواجهة الجانب الاجتماعي، حيث يبلغ عدد العمال المساهمين في المؤسسة هو 176 عاملا وبالتأكيد هذا يمنع التسيير الرشيد ويحدث نزاعات ومشاكل في مستوى الإدارة والتسيير، وهو ما استخلصناه من التجارب السابقة، فكلما سلمنا مؤسسة إلى أكثر من 70 أو 80 عاملا تسوء الأمور بعد عام أو عامين وينفجر الوضع.

ولهذا قرر مجلس مساهمة الدولة التنازل عن المؤسسة لصالح المالك الخاص بالهدف الذي أؤكدته والمتمثل في حماية مناصب الشغل واستثمار النشاط وهما الهدفان الأساسيان اللذان تبني عليهما عملية الخصخصة. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد عبد الله حداد للتعقيب، فليتفضل.

السيد عبد الله حداد : شكرا سيدي الوزير، على كل حال فإن العمال يتابعوننا من خلال الشاشة، وأرجو من الله أن يقنعهم ردك هذا.

معالي الوزير، أغتنم هذه الفرصة لأوجه لك دعوة لزيارة المنطقة الصناعية لخميس مليانة وعين الدفلى، وستلاحظون بأعينكم أن هناك شركات مهمة منذ سنة 1997 وكأنها دون وصاية ولماذا لم نتخذ الإجراءات اللازمة بدأنا لبيعها، وسبقنا بالشركات الأخرى. شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد عبد الله حداد، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد الوزير : أوافقكم وسأزوركم إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة : ننتقل إلى قطاع آخر، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد خالد، صاحب السؤال رقم 530، فليتفضل مشكورا.

أو بكالوريا مهنية سنسميها طبعاً في إطار الإصلاح بأسماء أخرى ولكن لها المستوى نفسه.

وبناء على هذه الرؤية الجديدة المتكافئة لهيكلية المنظومة التربوية والتعليم والتكوين، أعيدت هيكلية التعليم الثانوي العام والتكنولوجي الذي شرع في تنصيبها ابتداء من شهر سبتمبر 2005، وفي العام المقبل إن شاء الله، ستكون البكالوريا الجديدة في إطار الإصلاح. وذلك حتى يندرج هذا التعليم في إطار التوجه العلمي الذي يتفادى التخصص المبكر ويتعدى عن تعددية المسالك والشعب، ليصبح بعد ذلك مرحلة يتلقى فيها التلميذ تكويناً متيناً، أقول متيناً وأساسياً في مجالات العلوم والتكنولوجيات دون إهمال طبعاً للأحداث واللغات والقانون والمواد التي تنمي روح المدنية والمسؤولية. وقد أفضت الهيكلية الجديدة سيدي النائب، إلى فتح شعب التقني رياضي بأربعة خيارات، وهذا لم نلاحظه منذ الثمانينات، هي الهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية والهندسة المدنية وهندسة الطرق génie des procédés et génie chimique وهكذا أصبحت نسبة التوقيت المخصصة للتعليم العلمي والتكنولوجي في هذه المرحلة من التعليم تتراوح ما بين 36٪ و 53٪. حسب الجذوع المشتركة والشعب، وهذا بغض النظر عن التوقيت المخصص لمادة المعلوماتية التي أدرجت في البرامج الرسمية. وللتكفل بهذا الحجم الساعي الضخم، لا تجد الوزارة صعوبات تستحق الذكر لضمان التأطير المناسب والمؤهل، لاسيما وأن الدولة رصدت اعتمادات مالية كبيرة وكذلك المناصب الكافية لتغطية حاجياتنا.

وخلاصة القول في هذا المجال، إن إصلاح المنظومة التربوية، قد تكفل بالبعد العلمي والتكنولوجي وفقاً لقرارات مجلس الوزراء، بشأن المنظومة التربوية وعملاً بتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية التي تفضلتم بذكرها في ديباجة سؤالكم.

أما فيما يخص السؤال الثاني أو الشرط الثاني من سؤالكم المتعلق بحذف نسبة 50٪ من الفروع التكنولوجية من المتاقن وتخفيض عدد الساعات في الفروع المتبقية، أشير في بداية الأمر إلى ضرورة توضيح المصطلحات والمفاهيم التي تنطوي عليها في هذا المجال، فالتعليم الثانوي قبل الإصلاح كان يتكون من تعليم عام وتعليم تكنولوجي وتعليم تقني، علماً أن

أشكر النائب المحترم السيد أحمد خالد على اهتمامه بهذا البعد الهام من التعليم الذي يحظى كما قال باهتمام كبير من قبل الدولة، ولذلك خصص له مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 30 أبريل 2002، مكانة خاصة.

أما فيما يخص سؤالكم الأول، سيدي النائب المحترم، أذكر فقط بما ورد في مقررات مجلس الوزراء السالف الذكر: "يتعين على المنظومة التربوية في مجملها وفي فروعها الثلاثة، التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتعليم والتكوين المهنيين، أن ترفع تحديات عديدة من بينها ما له صلة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ومجتمع المعرفة والتكنولوجيا".

والجدير بالذكر أن تطبيق هذه القرارات قد تجسد في البرامج التعليمية الجديدة ومواقيتها، ابتداء من السنة الأولى من التعليم الابتدائي وذلك بإدراج مادة قائمة بذاتها، هي التربية العلمية والتكنولوجيا في مرحلة التعليم الإجمالي وهذا ما لم يكن موجوداً في السابق، وكذا دعم التعليم العلمي والتكنولوجي طوال المسار الدراسي للتلميذ، وعلى سبيل المثال أشير إلى أن نسبة التوقيت المخصص للتعليم العلمي والتكنولوجي في مرحلة التعليم الابتدائي تتراوح ما بين نسبيتي 30٪ و 40٪ من التوقيت الأسبوعي الإجمالي.

أما في مرحلة التعليم المتوسط، فإن هذه النسبة تبلغ 35٪ علماً أنه تم تجهيز 1000 متوسطة بمخابر المعلوماتية في حين ستجهز 3 آلاف متوسطة الباقية في غضون السنة المالية الحالية إن شاء الله، وذلك تنفيذاً لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية.

أما فيما يخص مرحلة التعليم ما بعد الإجمالي، وأعتقد سيدي النائب المحترم أنها المرحلة التي قصدتموها في سؤالكم، فإن مقررات مجلس الوزراء واضحة في هذا الشأن، حيث تنص إحداها على ما يأتي: "إعادة هيكلية التعليم ما بعد الإجمالي إلى ثلاثة مسالك كبرى هي: التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، والتعليم التقني والمهني، والتكوين المهني".

إن إعادة الهيكلة، تدخل تمييزاً واضحاً بين التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، الذي يحضر للالتحاق بالجامعة والتعليم التقني والمهني الذي يحضر للحياة العملية، ويتوج بشهادة تقني

لن نحتاج فقط إلى 62 ألف أستاذ كما هو الوضع حالياً، بل سنحتاج إلى عدد أكبر. هذا وقد فتحت الحكومة هذه السنة 15 ألف منصب مالي. لذلك أريد أن أطمئن الأساتذة وزملائي الأساتذة الذين أكن لهم احترام كبير. وأقول لهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، لأنهم سيستمرون في قطاع التربية ومستقبلهم في قطاع التربية. ولن يغادروه إلى أي مكان، إننا بحاجة إليهم.

أما فيما يخص الفروع، فيجب أن تعلم سيدي النائب، أن السيد رشيد حراوية سألني عن هذه الكارثة، فكيف نخضع لطلاب في الكيمياء بدء من مرحلة التعليم الثانوي، وعندما ينتقلون إلى الجامعة دون أن يتعلموا الكيمياء حتى في أحلامهم؟ لأسباب بسيطة جداً، لأن الذي يريد أن يصبح مهندس دولة، ينبغي أن يتقن الرياضيات والفيزياء، لكن هؤلاء الطلبة يتقنون الكيمياء ولا يتقنون الرياضيات والفيزياء. لذا لن ينجحوا في مرحلة التعليم العالي، ووصلنا الآن إلى نسبة 90٪ من الإخفاق في مرحلة التعليم العالي. ولذلك فإن الإصلاح هو الذي يحقق النجاح لأبنائنا... لذلك سيدي النائب، لا أستطيع أن أشرح لكم بعض هذه المشاكل الأساسية في مدة دقيقة أو دقيقتين.

ولذلك أرحب بالسادة النواب الذين يودون زيارتي في المكتب مع الزملاء الأساتذة، فالوزارة وزارتك والبيت بيتكم. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة : شكراً سيدي الوزير، ستتاح فرص أخرى إن شاء الله. ننتقل من قطاع التربية الوطنية إلى قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وأحيل الكلمة إلى السيد سعد حشفة صاحب السؤال رقم 519، فليتفضل مشكوراً.

السيد سعد حشفة: بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس الجلسة،

معالي الوزراء ومرافقيهم،

زملائي، زميلاتي،

أعضاء الأسرة الإعلامية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال الشفوي موجه إلى السيد معالي وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

التعليم التقني يختلف عن التعليم التكنولوجي، وكل منهما يتوج بشهادة خاصة رغم أن هذين النمطين من التعليم يمنحان في متاقن وثانويات تقنية وثنانويات متشعبة، أما عن حذف الفروع، فإنني أفضل سيدي النائب المحترم التحدث عن تقليص الفروع في إطار تجميع يتفادى التخصص المبكر والذي تطرقت إليه سابقاً، إذ لا يعقل أبداً أن يتخصص تلميذ في مرحلة التعليم الثانوي في الكيمياء والإلكترونيك والأشغال العمومية دون أن يمتلك، أقول دون أن يمتلك رصيذاً معارفياً متيناً في المواد التي تسمح...

السيد رئيس الجلسة : بارك الله فيكم سيدي الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد خالد للتعقيب، فليتفضل.

السيد أحمد خالد : شكراً معالي الوزير على هذه التوضيحات، أود فقط أن أسأله إذا سمح لي عن مصير نسبة 80٪ من الأساتذة الذين يدرسون في المتاقن من مهندسين وأصحاب الشهادات العليا بعد تحويل أو حذف هذه الشعب وتقليص الحجم الساعي لبعض الشعب؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة : شكراً للسيد أحمد خالد، وأحيل الكلمة مجدداً إلى السيد الوزير للرد على التعقيب، فليتفضل.

السيد الوزير : شكراً للسيد النائب، سيدي الرئيس هذه مشاكل تتعلق بالإصلاح والإجابة عنها تتطلب وقتاً طويلاً، لأن مستقبل الجزائر مرتبط بها ولذلك الوقت لا يسعني لأتطرق لكل المشاكل.

أريد فقط سيدي النائب، أن أقول فيما يخص عدد التلاميذ مستقبلاً.

إن هذا العدد سيتضاعف في 2009/2008 في مرحلة التعليم الإكمالي لأن تلاميذ السنتين الخامسة والسادسة سابقاً، سيلتحقون معاً بمرحلة التعليم الإكمالي، وهذا الفوج أو هذا "التسونامي" سيلتحق في حدود سنة 2014 أو 2015 بمرحلة التعليم الثانوي، حيث سيستقبل عدد التلاميذ في مرحلة التعليم من مليون ومائة ألف إلى مليوني تلميذ. هذا يعني بأننا

البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وجعله يساير التحولات العالمية، ليصبح بحق قاطرة لسائر النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

أستسمحكم لأقدم لكم بعض المعلومات فيما يخص انشغال الأخ النائب، الذي هو في الحقيقة انشغالنا أيضا وكذا انشغال مؤسسة بريد الجزائر التي ما فتئت تحسن مستوى أداء مرافقها، سواء من حيث الاستقبال أو تنفيذ العمليات البريدية أو المالية البريدية لفائدة الزبائن عبر كل مناطق التراب الوطني.

بالفعل ونسجل بعض طوابير الانتظار في بعض المكاتب البريدية وذلك في بعض الفترات التي تتزامن مع دفع الأجر ومعاشرات التقاعد وكذا تسديد فواتير الكهرباء والغاز والهاتف، وهذه الظاهرة نلاحظها كذلك عند حلول كل شهر رمضان الكريم.

ولمواجهة وضعية في الاكتظاظ أمام شبائكم مراكز البريد، تتخذ مؤسسة بريد الجزائر إجراءات خاصة مثل تمديد فترات فتح المكاتب أمام الجمهور وفتحها حتى مساء، كما هو الحال في الأسبوع الأخير من شهر رمضان الكريم لتمكين المواطنين من إجراء عملياتهم المالية بارتياح.

وحرصا على توفير خدمات ذات جودة عالية وضمن استقبال بنوعيه مقبولة، ما فتئ المتعامل "بريد الجزائر" يطور شبكته المتكونة من 3 آلاف و 300 مكتب بريدي يشمل إجمالا 10 آلاف شبك، علما أن كل هذه المكاتب موصولة بشبكة المعلوماتية وتوفر خدمات للمواطنين.

أما بالنسبة إلى الانقطاعات التي تطرأ على الشبكة المعلوماتية المحلية المركبة على مستوى المكاتب البريدية، فإنها قليلة، إذا قارناها بحجم الشبكة واتساعها، فمن بين 6 آلاف مطارف معلوماتي مركب في الشبكة البريدية، لا تمس الاضطرابات إلا حوالي 160 مطرفا فقط، ولفترات تتراوح ما بين 10 و 30 دقيقة في الشهر كحد أقصى.

وهنا أود الإشارة إلى أن الشبكة الاتصالية التي تربط المكاتب البريدية قائمة على تكنولوجيات متقدمة وتستعمل... تتكون عادة من الآليات البصرية، وهذا حرصا منها على تحسين أداء

أتوجه إلى معاليكم بسؤال شفوي هذا نصه :
دون المرور بالمواد مرجعية السؤال الشفوي، أنتقل مباشرة إلى نص السؤال الموجه إلى السيد معالي وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

فبعد التحية التي تليق بمقامكم العالي، أتقدم لشخصكم الكريم بالمساءلة الآتية :
كثيرا ما نرى طوابير عند مراكز البريد عبر كافة الوطن نتيجة تذبذب الشبكة الوطنية بتعطلات متتالية وأحيانا تستمر لساعات متعددة.

سؤالي يتمثل فيما يأتي :
متى يتم تصليح هذه الشبكة الوطنية بشكل يضمن ديمومة الخدمة حتى يتخلص المواطن من هذه المعاناة عبر كافة المراكز البريدية؟ وأخيرا شكرا للجميع على حسن الإصغاء والمتابعة.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد سعد حشفة، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، فليتفضل.

السيد الوزير : بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة النواب،

الأسرة الإعلامية،

بعد التحية أود أن أجيّب عن هذا السؤال الشفوي للسيد سعد حشفة المحترم.

لقد تفضل السيد النائب سعد حشفة بطرح سؤال شفوي فيما يخص طوابير الانتظار في المكاتب البريدية مشيرا إلى الانقطاعات المتكررة في الحواسيب.

وأشكره جزيل الشكر على سؤاله القيم والوجيه والذي يعكس مدى اهتمام أعضاء المجلس الموقر بقطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال المتميز بتحويلات عميقة ومستمرة منذ مباشرة الإصلاحات التي بادرت بها الحكومة منذ سنة 1999.

وبناء على توجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وتنفيذا لبرنامج الذي يولي أهمية بالغة لتطوير قطاع

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد الوزير، ونبقى في القطاع نفسه، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد معوش، فليتفضل.

السيد أحمد معوش : شكرا سيدي الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أيها الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الذي أستسمحه بطرحه كما يأتي:

لقد علق المواطنون آمالا كبيرة في الحصول على جهاز إعلام آلي عندما انطلقت منذ أكثر من سنتين، عملية "أسرتك" الهادفة إلى تجهيز كل أسرة جزائرية بهذا الجهاز والتي روج لها كثيرا.

نسجل اليوم في الميدان أن هذه العملية لم تحقق أهدافها كما كان مخطط لها، ولم تتحصل أغلب الأسر على جهاز الإعلام الآلي الذي وعدت به.

وعليه أسألكم معالي وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال عن قراءتكم فيما يخص نسبة تطبيق عملية "أسرتك" من جهة، ومن جهة أخرى أسألكم سيدي الوزير عن الإجراءات التي تتنون اتخاذها من أجل تجهيز كل أسرة بجهاز إعلام آلي كما برمج من قبل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد أحمد معوش، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد الوزير للرد على السؤال، فليتفضل.

السيد الوزير : شكرا سيدي الرئيس المحترم، سيدي النائب المحترم والفاضل السيد أحمد معوش، بالنسبة إلى سؤالكم الوجيه أيضا فيما يخص عملية "أسرتك"، حاسوب لكل عائلة، أود في البداية التذكير في هذا الصدد بأن هذه المبادرة تندرج في إطار البرنامج الرئاسي الذي يولي أهمية بالغة لتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال ونشر استعمالها في أوساط المجتمع.

ولتحقيق ذلك تم إقرار وتنفيذ عمليتين ترمي إحداها إلى تحسين الربط بشبكة الأنترنت وتهدف ثانيتهما إلى رفع نسبة

الخدمة العمومية وهذه الاستراتيجية قائمة على استثمار هام، فبمساعدة الوزارة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المقرر في الفترة ما بين سنتي 2004 و 2008، تقرر إنجاز 120 مكتب بريدي جديد بغرض التخفيف من الضغط على بعض الوكالات البريدية الحالية إلى جانب إعادة تأهيل 1151 مكتب بريدي وجعلها تتوفر على أدنى مقاييس الاستقبال اللائق الذي يتطلع إليه المواطنون.

هذه بعض عناصر الإجابة التي أردت أن أقدمها إلى النائب المحترم وشكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا سيدي الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد سعد حشفة للتعقيب، فليتفضل.

السيد سعد حشفة : شكرا معالي الوزير على الرد والتوضيح ونحن نعرف التطورات والتحسين الملحوظ نتيجة الجهود التي تبذلها الوزارة، غير أن النقطة السوداء المسجلة في ظاهرة تعطلات الشبكة الوطنية نتيجة خلل تقني أو لأسباب أخرى، انعكست في الواقع الملموس لدى المراكز البريدية الموجودة عبر ولايات الوطن، أدت إلى تعطل مصالح المواطنين، ونحن على أبواب السنة الجديدة نأمل أن تعمل مصالح الوزارة على التحكم في هذه الشبكة البريدية قصد القضاء على ظاهرة تعطل مصالح المواطنين والحصول على الخدمة البريدية، بكل سهولة عبر كافة المراكز الموجودة عبر ولايات الوطن.

كما يمكن إضافة ملاحظة أخرى تخص دفاتر الصكوك البريدية التي تشهد تعطلات كبيرة في تسليمها للمواطنين وشكرا على الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد سعد حشفة، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد الوزير للرد على التعقيب، فليتفضل.

السيد الوزير : أشكره جزيل الشكر على ما تقدم به من سؤال، وأعتقد أن بريد الجزائر يتطور بشكل جيد، وأنه يؤدي الواجب المنوط به بالنسبة إلى الخدمة العمومية، رغم أننا دخلنا في مرحلة الإصلاحات، حيث أصبح بريد الجزائر مؤسسة قائمة بذاتها ومستقلة ولم تدعم ميزانها من قبل الدولة. وشكرا.

وكل من يهيمه أمر صناعة أجهزة الحاسوب، وتم التوقيع على اتفاق مبدئي يلزم كل الأطراف بهذه القاعدة ويبقى على المواطن أن يشتري انطلاقا مما يمنحه البنك أو المؤسسة المصرفية قرضا بنسبة 8٪ على أساس أن يسدده في مدى 12 شهرا أو 24 شهرا أو 36 شهرا، وتجدر الإشارة إلى أن الدولة لا تقدم أية مساهمة مالية ولا تطبق أية شروط خاصة إذ تعتمد العملية على نسب عادية سواء فيما يخص رسم القيمة المضافة أو حقوق الجمارك، والدور الوحيد الذي تضطلع به السلطات العمومية هو توفير فضاء للتشاور والتنسيق بين الأطراف المعنية، ومن أجل متابعة تنفيذ عملية "أسرتك" حاسوب لكل عائلة، تم إنشاء لجنة متابعة برئاسة ممثل عن وزارتنا، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، تضم ممثلين عن مختلف الأطراف المعنية تتولى السهر على حسن سير العملية ونجاحها، تجتمع هذه اللجنة دوريا للنظر في تطورات العملية وهكذا قمنا بهذه العملية وأعتقد أنكم تتابعونها، هذا ولم تخصص الدولة أية ميزانية لتغطية هذه العملية الجلييلة التي أردناها أن تسهم في تنمية المجتمع المعلوماتي في بلادنا، رغم أن فخامة رئيس الجمهورية أكد أن هذه العملية ستدعم وذلك بتخفيض نسب الفائدة. وحتى لا نخلط الأمور، فالعملية ليست مبرمجة في الميزانية لتوزيعها على المواطنين، بل إننا نسهر من أجل تمكين المواطن والحرص على البنوك لتقدم مساعدة للمواطنين بمنحهم ما يسمى قروض الاستهلاك وشكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد معوش للتعقيب، فليتفضل.

السيد أحمد معوش : شكرا للسيد الوزير على الرد، لكن ما أفهمه هو تدخل عديد من المتعاملين في العملية مما يؤدي إلى صعوبة تنفيذها، وقد مرت سنتان حيث كان الهدف استفادة 6 ملايين أسرة من جهاز الحاسوب في حدود سنة 2009 أو 2010، لكن مرت نسبة 40٪ من الوقت المحدد فهل يمكن أن تكون نسبة المستفيدين من العملية قد بلغت نسبة 40٪؟ أظن أن هذا بعيدا كل البعد عن الواقع، حيث تعرض المواطنون إلى مشكلين، وخاصة الفئة متوسطة الدخل وبالأخص الإطارات، وقد تكلمنا مع الأساتذة، ووجدنا أنهم يواجهون مشكلتين تتمثل الأولى في سعر الحاسوب الذي يظل مرتفعا بالنسبة إلى ما هو معمول به في المستوى العالمي، والمشكلة الثانية تتعلق

استعمال الحواسيب الشخصية. هكذا، شرعت وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال منذ شهر فبراير سنة 2005 في مبادرة حاسوب شخصي لكل عائلة وشكلت لهذا الغرض فوجا دراسيا متعدد الأطراف يضم البنوك وشركات التأمين، وموزعين للحواسيب الشخصية ومنتجي البرمجيات ومصنعي المكونات الإلكترونية ومتعاملي البريد والاتصالات ومؤسسات الاتصال. ترمي إذن هذه العملية عند آفاق سنة 2010 مثلما حدثتمونا عنها سيدي النائب إلى تمكين كل أسرة جزائرية من اقتناء حاسوب شخصي مع النفاذ إلى شبكة الأنترنت بسرعة فائقة، وهي تشمل بالتالي أكثر من 6 ملايين عائلة.

انطلقت رسميا عملية "أسرتك"، حاسوب شخصي لكل عائلة في تاريخ شهر يوليو 2005 بتوقيع الأطراف المعنية على اتفاق الإطار المحدد لشروط الانضمام التي يمكن تلخيصها كما يأتي :

1- يجب تركيب الحواسيب الشخصية في الجزائر بمعدل 30 ألف وحدة سنويا على الأقل من قبل الشركات الخاضعة للقانون الجزائري والقائمة في الجزائر.

2- تستجيب هذه الشروط للحرص على ترقية وتطوير صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر باعتبارها قطاعا يسهم كثيرا في إحداث مناصب شغل وبوتقة الابتكار والتحكم التقني.

3- تكون القروض التي تمنحها البنوك غير مشروطة بمساهمة أولية تسدد على فترات تتراوح ما بين 12 و24 و36 شهرا حسب الإمكانيات المالية للمواطنين ويمنح موفروا الحواسيب ضمان حسن استغلال لمدة ثلاث سنوات بالنسبة إلى الحواسيب المكتبية وستتبن فيما يتعلق بالحواسيب المحمولة، ويقترح عن كل نوع من الحواسيب صيغتين: إما بالنفاذ إلى شبكة الأنترنت بالسرعة الفائقة "مإطش" وإما دون ذلك ويمنح منتجو البرمجيات ومصنعو المكونات الإلكترونية الضمانات نفسها.

يبقى الاتفاق الإطار مفتوح لكل طرف جديد يطلب الانضمام، شريطة الالتزام باحترام بنوده، وتطبيقا لهذا النص الإطار يمكنني القول إن هذه العملية ليست مبرمجة في إطار ميزانية الدولة، بصفتنا وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، فتحنا مجالا وتحدثنا مع المؤسسات المصرفية ومع شركات التأمين

1419 الموافق 8 مارس سنة 1999 ، والذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، لاسيما المواد 68 و72 و73 منه وطبقا للنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، يتعلق سؤالي بعدم تسوية وضعية شاغلي السكنات الاجتماعية بحي 270 سونا (sonatiba) بمدينة خنشلة.

السيد الرئيس،

السيد معالي الوزير المحترم،

لقد استفادت مجموعة من مواطني مدينة خنشلة سكنات غير مهيئة، وهذا خلال سنة 1988، وقام المستفيدون بتهيئتها من مالهم الخاص فيما يخص النوافذ والأبواب والتهيئة الداخلية إلى غير ذلك، وحيث أنهم طالبوا ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة بخضم المبالغ التي صرفوها لإعادة تهيئة مساكنهم من ثمن البيع أو الإيجار، إلى أن هذا الأخير رفض ذلك وبقيت وضعية هؤلاء المواطنين عالقة إلا يومنا هذا رغم مساعي السكان.

معالي الوزير المحترم، ما هو موقف وزارتك من وضعية مستأجري السكنات الاجتماعية بحي 270 مسكن (sonatiba) بمدينة خنشلة؟ وهل لديكم نية لتسوية وضعيتهم؟، أشكركم على المتابعة والاهتمام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد نور الدين بن زعيم، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد نذير حيميدي وزير السكن والعمران، فليتنفضل.

السيد الوزير : بعدبسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس الجلسة، السيدات والسادة النواب، أسرة الإعلام.

السيد النائب المحترم، يتعلق سؤاليكم بمشكل يعود تاريخه إلى ما قبل 18 سنة والمتمثل في تسليم سكنات اجتماعية إيجارية غير مهيئة حسب تصريحات السكان وطرحهم للسؤال جاء بحجة أن القاطنين بحي 270 مسكن (sonatiba) في مدينة خنشلة

بالاستفادة من القروض ونحن نعلم أنه لا يمكن للدولة أن تمويل العملية وهو أمر طبيعي ومعقول، ولكن يبقى قائما كذلك مشكل الوفرة (قليلة) وكذا الحصول على القرض، فلو أن العملية مست على الأقل الفئة متوسطة الدخل من إدارات المؤسسات والأساتذة والمعلمين للاستفادة من أجهزة الحاسوب لتمسكت الفئات المتبقية بأمل كبير في أن تشملها المبادرة، ولكن يبقى الإشكال مطروحا السيد الوزير فلا أنتقد العملية ولكن ...

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد أحمد معوش، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد الوزير للرد على التعقيب، فليتنفضل.

السيد الوزير : شكرا، أعتقد أن العملية تسيير بطريقة مرضية تماما حسب الإحصائيات المتوفرة لدينا سواء بالنسبة إلى بعض المؤسسات المصرفية التي بدأت تدعم هذه العملية. رغم حرصها الدائم على جانب الحذر في مجال البنوك، وإذا قيمنا العملية من الجانب المالي سنجد أنها ستصل في أفق سنة 2010 إلى ما قيمته 400 مليار دينار أي 5 ملايين دولار لأي مؤسسة مصرفية تدخل في هذا النوع من العمليات لدعم استهلاك المواطن، وقد طلبنا من بعض المؤسسات خصوصا مصالح الشؤون الاجتماعية لبعض المؤسسات الوزارة والعمل قائم، ونسير تديريجيا لبعث هذه العملية ورغم ما أشرت إليه سيدي الكريم بخصوص الأسعار، إلا أنها مدروسة في مستوى السوق ولا أعتقد أننا نخطينا حدود السعر المرضي والمتداول في مستوى السوق الوطنية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد الوزير، ومنتقل إلى قطاع السكن والعمران، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين بن زعيم صاحب السؤال رقم 502، فليتنفضل.

السيد نور الدين بن زعيم : شكرا السيد الرئيس المحترم، السادة ممثلي الحكومة، زميلاتي، زملائي النواب. صباح الخير.

السؤال الشفوي موجه إلى معالي وزير السكن والعمران، بناء على أحكام الدستور لا سيما المادة 134 منه وطبقا لأحكام القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة سنة

الدواوين تحصيل مبالغ غير مستحقة، فمن حق المواطن شراء سكن يتوفر على كل الشروط الضرورية للحياة، وكنا ننتظر من معالي الوزير المحترم تشكيل لجنة لتقييم الأشغال المنجزة من قبل المواطنين وتحديد قيمة الفارق لتمكين المواطنين من تسوية وضعيتهم، وأعتقد أن السؤال المطروح موضوعي ويتضمن انشغال جوهري للمواطنين وإذا كان السيد الوزير يرى أن حيثيات ووقائع السؤال قديمة فهذا الانشغال يعد جوهريا بالنسبة إلى المواطن إذ يتعلق بتسوية وضعيته ووضع سكنه ولا يتقادم بمرور الوقت، وعليه أعتقد أن مشكل الإخوة المواطنين ما يزال قائما لأن إجابة معالي الوزير المحترم لم تقنعني، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد بن زعيم، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد الوزير لرده على التعقيب، فليتفضل.

السيد الوزير : بالنسبة إلى سنة 1988 كانت الوضعية خاصة وقد صدر قرار من الحكومة آنذاك يسمح بتسليم السكنات الاجتماعية دون إنجاز الأشغال النهائية حيث جرت العادة عند تسليم سكن اجتماعي يقوم عدد كبير من العائلات بإتمام أو تغيير بعض الأشغال المنجزة من قبل ديوان الترقية والتسيير العقاري حسب ذوق المستفيد مثل الحمام وغيره، لذلك تقرر ترك إنجاز هذه الأشغال للمستفيدين كل حسب ذوقه واستعملت هذه الطريقة في مستوى كل التراب الوطني، لكن الأخ يلح على إلزام دواوين الترقية والتسيير العقاري في ماذا نلزمها؟ وهل تم تقييم الأشغال التي قامت بها العائلات؟ ومن سيقوم؟ وكيف يتم إثبات تكاليف إنجاز هذه الأشغال من قبل المواطنين؟ وما طلبه النائب المحترم يعد من المستحيلات، حيث ذكرت أنه ما جرت عليه العادة فيما يخص الإيجار يقوم المستفيد قبل توقيع العقد بمعاينة حالة المكان ويمكنه إبداء ملاحظاته في حالة وجود نقائص، في حين أن المواطنين لم يبدو أية ملاحظات عن حالة السكن ويأتي بعد مرور 18 سنة ليكلف نائبا بطلب هذه الحقوق، وأذكر مجددا أن مبلغ الإيجار الذي يدفعه المواطنون لا يغطي حتى قيمة امتلاك العقار فمبلغ الإيجار مبلغ رمزي وبما أن النائب تطرق إلى حقوق المواطنين ونحن كذلك تهمننا حقوق المواطنين، فالسياسة الاجتماعية التي تحددها الحكومة هي لفائدة المواطنين، وتحديد قيمة الإيجار هو كذلك لصالح المواطنين، رغم ذلك أتقبل طرح السيد النائب وكذا ملاحظاته،

اتصلوا بكم بخصوص هذا الملف، سأحاول أن أقدم بعض المعلومات بشأن هذا السؤال، فمن المعروف أنه قبل تسليم أي سكن اجتماعي إيجاري يتم الاطلاع على حالة المسكن بحضور المستفيد أو المستأجر والمؤجر حتى تسجل كل التحفظات في حالة وجودها، وهي الطريقة المعمول بها في مستوى دواوين الترقية والتسيير العقاري وإذا أبدى شاغلي السكنات آنذاك بعض التحفظات فيما يتعلق بالأشغال النهائية، كيف نفسر طرح المشكل اليوم بعد مرور 18 سنة من تاريخ استغلال هذه السكنات؟ فمن غير المعقول طرح سؤال بهذا المحتوى، كما أود تذكير السيد النائب المحترم أنه في وقت ما كان تسليم السكنات بديوان الترقية والتسيير العقاري دون استكمال أشغالها وهو معروف بما يسمى . السكنات المشخصة وهو ما كان معمولا به على مستوى التراب الوطني خلال فترة معينة، إذ يتكفل باستكمال الأشغال الثانوية الشاغل للمسكن كل حسب إمكانياته وذوقه، وقد اعتمدت هذه الصيغة ونفذت في مستوى كل الولايات دون تلقيها أي رفض أو احتجاج كما أنه لم يمنح فيما بعد أي للمستفيدين من هذا النوع من السكنات. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الإيجار بالنسبة إلى هذه السكنات تحسب إلى يومنا هذا على أساس مبلغ 8,26 دج وهذا ما يمثل بكل تأكيد إيجارا رمزيا ومثال على ذلك يبلغ ثمن الإيجار لسكن يحتوي على ثلاث غرف بمساحة 65 متر مربع ما قيمته 600 دينار شهريا، تلکم هي أهم عناصر الإجابة التي ارتأيت تقديمها للسيد النائب المحترم وهو مشكور على انشغاله بمشكل السكان أولا وعلى طرحه السؤال.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد نور الدين بن زعيم للتعقيب، فليتفضل.

السيد نور الدين بن زعيم : شكرا للسيد الرئيس المحترم، والله، الوزير مندهش لطرح سؤال يتعلق بوقائع حدثت منذ 18 سنة لكن المسؤولية ما تزال قائمة ونحن نتعامل مع الدولة ومع قطاع من قطاعات الدولة وما دام الأمر كذلك فهذا عبء تتحمله الوزارة ودواوين التسيير العقاري وليس للمواطن ذنب في ذلك، كنت أنتظر جوابا من السيد الوزير يبشر على أساسه المواطن وذلك بإنشاء لجنة لتقييم الأشغال المنجزة من قبل المواطنين لأن القانون يلزم دواوين الترقية والتسيير العقاري على تسليم سكنات اجتماعية كاملة ومهيئة وغير ناقصة ولا يجوز لهذه

طرحتم عليكم معالي الوزير في مناسبات عديدة ، فيغرض معالجة هذه الظاهرة وترقية هذه الأحياء المنكوبة وإزالة هذه السكنات القصديرية ، ولتحسين منظر عاصمة الوطن ومظهرها أرفع لكم هذه الانشغالات في شكل السؤال الآتي :

معالي الوزير، هل بإمكان الحكومة إدراج هذه الأحياء المذكورة في المقدمة ضمن استراتيجياتكم للارتقاء بها وتخفيف معاناة سكانها؟

وفي الأخير، تقبلوا منا معالي الوزير أسمى عبارات التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد عيسى عيساوي، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد وزير السكن والعمران، فليتفضل.

السيد الوزير : السيد النائب المحترم،

من خلال سؤالكم الشفوي تفضلتم بالتطرق إلى موضوع البيوت القصديرية الموجود في مستوى بعض الأحياء ببلديتي القبة وحسين داي، وبالإشارة إلى موضوع إعادة إسكان حوالي 400 عائلة التي كانت تقطن الأحياء المذكورة آنفا من قبل السلطات العمومية، طرحتم مشكل إعادة إسكان باقي سكان هذه البيوت القصديرية وللإجابة عن سؤالكم اسمحوا لي السيد النائب المحترم، بتذكيركم أن مشكل الأحياء القصديرية يمس بلديات عديدة في مستوى التراب الوطني، لهذا توليه الحكومة أهمية قصوى، حيث تم القضاء على 86000 بيت قصديري منذ سنة 2003 والجهود ما تزال متواصلة مع العلم أن حظيرة السكنات الهشة قدرت في أواخر سنة 2002 بما يعادل 524000 وحدة بما فيها تلك الموجودة في مستوى القصور في جنوب البلاد وتجسيدا لهذه الجهود في أرض الواقع نشير أنه في قانون المالية التكميلي لسنة 2006 خصصت اعتمادات لإنجاز 26000 مسكن اجتماعي إيجاري موجه خصيصا لامتصاص هذا النوع من السكنات، بالإضافة إلى هذه المعطيات ورجوعا إلى سؤالكم المتعلق بإعادة إسكان السكان الباقون في مستوى الأحياء الموجودة ببلديتي القبة وحسين داي، أريد إعلامكم أن برمجة القضاء على هذه الأحياء من صلاحيات السلطات العمومية والسلطات المحلية على مستوى الولاية كما أعلمكم أنني سأحيل انشغالكم إلى السيد والي ولاية الجزائر.

لكن يجب أن نكون واقعيين في طرح الانشغالات. أما فيما يخص الجانب القانوني، فأطالبه بتقديم أدلة تثبت عدم إتمام الأشغال.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد الوزير، نبقي في القطاع نفسه وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد عيسى عيساوي صاحب السؤال رقم 539، فليتفضل.

السيد عيسى عيساوي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

معالي الوزراء،

السادة الضيوف،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال موجه إلى معالي السيد وزير السكن والعمران المحترم.

معالي الوزير، عملا على تجسيد شعار جزائر العزة والكرامة، ويهدف التكفل بالانشغالات المواطنين قمنا بزيارات ميدانية إلى أحياء عديدة بولاية العاصمة، منها حي مسوسي ببلدية القبة الذي يقطن به ما يزيد عن 100 عائلة منذ أكثر من 10 سنوات. وأحياء ببلديات بوروية وادي قريش والمدنية وحيدرة، ولما نقول حيدرة فأنتم تعلمون ما للكلمة من معنى، وكذا حي الرمل ببلدية جسر قسنطينة .

معالي الوزير، إن الوضعية الاجتماعية والصحية للقاطنين بهذه الأحياء تبعث على القلق ولها انعكاسات سلبية على مستقبلهم الصحي خصوصا بالنسبة للأولاد المتدربين.

معالي الوزير، إن الوضع يفرض علينا جميعا التكفل به للتخفيف من معاناة هذه الشريحة المستضعفة من المواطنين.

معالي الوزير، وفي السياق نفسه أخبركم أن الحكومة بذلت جهدا جبارا بترحيل حي بومزار القصديري في الصيف المنصرم، حيث تم ترحيل 360 عائلة وبقيت 40 عائلة لم تشملها عملية الترحيل يجب تفسير هذا الوضع، معالي الوزير، إلى جانب وضع حي دي سولي وفيدال الموجودان الحي نفسه، مع العلم أنني

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد الوزير، ومنتقل إلى قطاع الشباب والرياضة، وأحيل الكلمة إلى السيد لخضر ماضي صاحب السؤال رقم 512، فليتنفضل.

السيد لخضر ماضي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،
معالي الوزراء والوفد المرافق لهم،
إخواني، أخواتي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

معالي الوزير، طبقاً لأحكام المادتين 100 و134 من الدستور والمادة 68 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين الغرفتين والحكومة، والمادة 72 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

أستسمحكم معالي الوزير، لطرح السؤال الشفوي المتضمن ما يأتي :

باعتبار أن ولاية سوق أهراس معروفة بتضاريسها الجبلية ومناخها المعتدل، وفي حدود علمنا هناك العديد من الفرق الوطنية الرياضية تجري تربياتها بالجمهورية التونسية وبالضبط بمنطقة عين الدراهم التي تقع بمحاذاة ولاية سوق أهراس وعليه نقتراح على معاليكم إنشاء مركز وطني لتدريب الفرق الوطنية في مختلف الرياضات بمنطقة عين الزانة أو المشروحة الواقعتين بهذه الولاية، وتمتازان بارتفاعهما عن مستوى سطح البحر بحوالي 1000 متر و1200 متر.

وفي الأخير تقبلوا منا معالي الوزير المحترم فائق التقدير والاحترام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد لخضر ماضي، وأحيل الكلمة إلى السيد يحيى قيديم وزير الشباب والرياضة، فليتنفضل.

السيد الوزير : بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدات والسادة النواب المحترمين،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكركم السيد النائب المحترم على اهتمامكم بقطاع السكن والعمران، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد عيسى عيساوي للتعقيب، فليتنفضل.

السيد عيسى عيساوي : شكرا معالي الوزير على هذه التوضيحات ومشاركة منا معالي الوزير في معالجة هذه الظاهرة نقترح ما يأتي : وضع مخطط وطني رباعي للتكفل بهذه الأحياء في ظل الرخاء المالي الذي تعرفه البلاد تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية، تتبعه لجنة وطنية تتكفل بهذه العملية إحصاء وإنجازا وتوزيعا، أما فيما يتعلق بتطرقكم إلى السلطات المحلية معالي الوزير، فأشك فيها كثيرا لأنه مؤخرًا استفاد بعض الأشخاص بطريقة غير قانونية من التوزيعات التي تمت في مستوى حي بومزار، ولغرض وضع حد لهذه الظاهرة يرجى تجنيد كل الوسائل المادية والبشرية لتقوم بترحيل هؤلاء السكان ويتبع ذلك بالاستغلال الفوري للأرضية لأغراض عمومية فلا يمكن ترحيل السكان ليحل محلهم سكان جدد وهكذا دواليك .
وشكرا لكم معالي الوزير .

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد عيسى عيساوي ، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد الوزير للرد على التعقيب، فليتنفضل.

السيد الوزير : أذكر السيد النائب المحترم بالنسبة إلى القضاء على البيوت القصدية يوجد برنامج في مستوى الحكومة وخصصنا جلسة في مستوى مجلس وزاري مشترك لتحديد الطريقة والمنهجية، وسنضع مخططا، إن شاء الله، في السنوات المقبلة للقضاء نهائيا على الأحياء القصدية، وحتى ننهي هذا المشكل العويص، فالقانون يسمح حاليا بإزالة كل البناءات الفوضوية دون رخصة بناء وهي أحسن طريقة للتخلص تماما من البيوت الهشة والبناءات الفوضوية، وأظن، إن شاء الله، أن الجهود والإرادة السياسية متوفران، حيث ألح فخامة رئيس الجمهورية على ذلك وستابع تطبيق هذا البرنامج، ومثال على ذلك تم بالأمس القضاء على حي قصديري بحجم 400 وحدة سكنية بولاية عنابة، وشكرا السيد النائب.

صنفها، في كرة القدم أو في كرة السلة أو في كرة اليد أو ألعاب القوى حيث أنخفض مستواها في السنوات الأخيرة، وهذا الشيء الذي جعلنا نفكر في إنشاء مثل هذه المناطق إن شاء الله، ومساحة الجزائر شاسعة، وهذه المنطقة تمتاز بطقسها الحسن المعتدل الذي يسمح بإقامة تربية للفرق بالدينار الجزائري وعلى قدم المساواة في مستوى هذه المراكز والمرافق، وأشكركم السيد الوزير جزيل الشكر على ما بذلتموه، وأتمنى لكم النجاح في أعمالكم وإننا دائما معكم، سيدي الوزير، وبارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد لخضر ماضي، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد الوزير لرلد على التعقيب.

السيد الوزير : شكرا،

تتمثل السياسة التي تعطي نوعية أكثر للرياضة إن شاء الله، في توفر المراكز وتكوين المتربين وهذا الشيء الذي نؤكده، وسترتقي الرياضة إلى مكانة أحسن إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة : إن شاء الله، شكرا للسيد الوزير، كان هذا آخر سؤال شفوي مبرمج في هذه الجلسة، نستأنف أشغالنا في وقت لاحق، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة السابعة والأربعين صباحا**

أشكر السيد النائب لخضر ماضي على طرحه لهذا السؤال الشفوي والذي يعد - في حقيقة الأمر، من الانشغالات المطروحة في الساحة الرياضية الوطنية، فاسمحوا لي أن أشير لكم، سيدي الفاضل، أن هذا الانشغال قد أخذ بعين الاعتبار من قبل الوزارة وكذا السلطات المحلية، حيث تم تسخير مركزا للشباب بعين الصنور بلدية المشروحة والتي يبلغ ارتفاعها عن سطح البحر 1080 مترا قصد تحويله إلى مركز للتجمع الرياضي وقد تمت هذه العملية بالتنسيق مع مصالح ولاية سوق أهراس وخصص لها غلاف مالي لترميم المركز وتجهيزه بالتجهيزات والمعدات الضرورية حتى يتسنى للرياضيين ممارسة نشاطهم في ظروف ملائمة طبقا للمعايير والشروط المعمول بها، وسيتم استلام المركز خلال الثلاثي الأول لسنة 2007 إن شاء الله، وسأبقى في خدمة السيد النائب المحترم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد لخضر ماضي للتعقيب، فليتفضل.

السيد لخضر ماضي : أشكر السيد الوزير،

طبعا تدخلنا هذا، هو قضية غير وطنية فقط، لأن ما آلت إليه الرياضة في الجزائر في هذه السنوات الأخيرة جعلنا نفكر التفكير نفسه، نحن كمنتخبين وأنتم كوزراء، لأننا لاحظنا أن فرقا قليلة فقط مرتاحة من الناحية المالية يتسنى لها القيام بتربصات في الخارج، ولكن باقي الفرق الأخرى مهما كان